الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
21 November 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد نيانغ . . . . . (السنغال)

لاحقا: السيدة فيشر – تسين (نائبة الرئيس) . . . . . (إسرائيل)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17586 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ٢٤ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/74/79-E/2019/58 و A/74/237)

١ - **السيد تريبيلكوف** (شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/74/237)، الذي أُعدّ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ويستند إلى مدخلات من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، فقال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تضع القضاء على الفقر والجوع ضمن أولوياتها الأساسية وتحدد النظم الزراعية والغذائية المستدامة على أنها عوامل محركة رئيسية للتنمية المستدامة. وفي ضوء الطابع المترابط لخطة عام ٢٠٣٠، فإن نهج النظم الغذائية المستدامة يؤدي دوراً حاسماً في القضاء على الفقر والجوع وجميع أشكال سوء التغذية؛ وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ ومواجهة التحديات التي يطرحها التحضر؛ واستيعاب القوة العاملة الشبابية؛ والحد من تأثير النظم الغذائية على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والمناخ. والتشجيع على وضع نظم غذائية شاملة وقائمة على اعتبارات التغذية ومستدامة ومراعية للبيئة والمناخ وقادرة على الصمود يستوجب العمل على مستوى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل.

٢ - وأضاف أن معدل الجوع في العالم آخذ في الارتفاع للسنة الثالثة على التوالي. فأكثر من ٨٢٠ مليون شخص عانوا من نقص التغذية في عام ٢٠١٨. ولا تزال أفريقيا القارة التي تسجل المعدل الأعلى لانتشار نقص التغذية، الذي يؤثر على خمس سكانها. ويُقدّر أن أكثر من بليوني شخص لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والمغذي والكافي. وعلى النقيض من ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن ثلث سكان العالم سيعانون من زيادة الوزن أو السمنة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣ - وأردف بقوله إن بلوغ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع يعد عملية توازن معقدة ذات أهداف متضاربة متعددة. ومن الضروري أن تتوفر نظرة عامة شاملة تجعلنا نرى كيف يمكن الموائمة بين الغايات المختلفة لهذا الهدف ونحدد الفرص اللازمة لتحقيق أوجه التآزر وتقييم المفاضلات بين الأهداف. ولتحقيق هذه الغاية، يقدم التقرير تعريفاً للنظم الغذائية يتجاوز سلاسل الإمداد ليشمل البيئات الغذائية التي تحدد شكل الإجراءات التي تتخذها كل الجهات الفاعلة. ويستخدم منظور المنظومات الغذائية المستدامة لتحديد المسائل الرئيسية في تعزيز النظم الغذائية والصحية المحسنة وجعل المنظومة الغذائية أكثر شمولا، وتحسين الاستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٤ - ومضى يقول إن التقرير يقدم معلومات عن مبادرات الشراكة الرامية إلى تحسين النظم الغذائية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة على تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص لتهيئة بيئة مؤاتية وملائمة للاستثمار. ويمكن تسخير الابتكار واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الأغذية والزراعة والحراجة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإيجاد نظام غذائي كامل الاستدامة في جميع الأبعاد سيتطلب التزاما سياسيا وابتكارا تكنولوجيا وشراكات جديده لتعبئة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق النجاح.

٥ - **السيد شاويش** (المراقب عن دوله فلسطين): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأدلة لا تزال تشير إلى ارتفاع في معدل الجوع في العالم. وفي حين أن عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ منها قد انخفض من ١٢٤ مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى ١١٣ مليون شخص في عام ٢٠١٨ في البلدان المتأثرة بالنزاعات والعوامل البيئية والتقلب الحاد في أسعار الغذاء، فإن هذا الانخفاض يُعزى إلى حد كبير إلى التغيرات في الصدمات المناخية.

٦ - وأضاف أن الوتيرة والنطاق الحاليين لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ ليس من المرجح أن يؤديا إلى إحداث التغيير التحويلي اللازم لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في أجزاء كثيرة من العالم. ويلزم الاستفادة من الشراكات والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين تعبئة الموارد وتنسيقها، وإتاحة إمكانية العمل الجماعي وحشد وسائل التنفيذ. والتقدم المحرز في تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ الهدف ٢، ولا سيما الاستثمار في الزراعة المستدامة والشاملة للجميع لا يزال غير كاف ويحتاج إلى معالجة عاجلة.

٧ - وأردف بقوله إن الزراعة لا تزال هي القطاع المهيمن من حيث حصتها من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة في كثير من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، من الضروري إيجاد نظام تجاري مفتوح قائم على القواعد من أجل تهيئة بيئة عالمية أكثر ملاءمة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ويمكن للتجارة الزراعية أن تسهم بطرق كثيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس وتدعو إلى اتخاذ إجراءات

عالميه لضمان استخدام الحلول المستمدة من الطبيعة في حماية الموارد المائية وتحسين جودة الأراضي من أجل تعزيز إنتاجيتها من المحاصيل لصالح الأمن الغذائي والتغذية.

٨ - ومضى قائلا إنه يلزم زيادة الاستثمارات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية. وتمشيا مع الحاجة إلى تسريع وتيره التنفيذ، يواجه جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، تحديا يتمثل في معالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية والتحول الريفي والزراعة المستدامة والروابط المعقدة بينها وبين أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويجب على الدول الأعضاء أن تستغل الزخم الذي خلقه اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وغيره من المناسبات المواضيعية ذات الصلة التي عقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

٩ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن البلدان الـ ٥٣ التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد أو ما هو أسوأ تشمل ٢٩ بلدا من أقل البلدان نموا، بها سكان يبلغ عددهم مجتمعين ٨٠ مليون شخص تقريبا. وتشتد الأزمة في المقام الأول بسبب النزاعات وارتفاع أسعار الأغذية وأنماط الطقس غير العادية، بما في ذلك ظروف الجفاف والفيضان المطولة.

١٠ - وأضاف أن النمو السكاني السريع يزيد من تفاقم التحديات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي في أقل البلدان نموا. وقد أدت التقلبات في أسعار السلع الأساسية، التي تفاقمت بسبب الظواهر الجوية القصوى والمضاربة في أسواق السلع الأساسية الدولية، إلى زيادة صعوبة توقع المزارعين لظروف السوق واستفادتهم منها. وحدثت انخفاضات في الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من التوسع الحضري السريع، ما زال ٧٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون في مناطق ريفية، ويظل الفقر المدقع ظاهرة ريفية بصورة غير متناسبة مع سائر المناطق، الأمر الذي يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل إحداث التحول الاقتصادي الشامل للجميع في المناطق الريفية.

١١ - وأردف بقوله إن الزراعة تؤدي دورا حاسما في تعزيز الأمن الغذائي وبوصفها النشاط الاقتصادي الرئيسي لكثير من السكان. ومن المهم ضمان استفادة المزارعين أصحاب الملكية الصغيرة، الذين من بينهم الكثير من النساء، من الأراضي والتمويل والموارد الأخرى والاستثمار في الأسواق التي يشتغلون بها. ويجب وضع خطط لإنتاج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات السكان الذين يُتوقع أن يتضاعف عددهم بحلول عام ٢٠٥٠ في أقل البلدان نموا.

١٢ - وتابع قائلا إنه سيكون من اللازم تحويل النظم الزراعية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، وسيلزم في الوقت نفسه زيادة الإنتاج وخفض الانبعاثات. وفي السنوات الأخيرة، غيرت الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة الطريقة التي يتبعها الناس في إنتاج وتجارة واستهلاك الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية والحرجية ومنتجات مصائد الأسماك. وتقود هذه التكنولوجيات الناشئة إلى نظم غذائية أكثر كفاءة وإنتاجية وشفافية واستدامة، وتحمل بشرى حقيقية بمعالجه الكثير من العقبات التي تعترض طريق الأمن الغذائي العالمي. غير أن هذه التكنولوجيات لا تكون دائما في متناول أصحاب الملكية الصغيرة في أقل البلدان نموا.

١٣ - ومضى يقول إن عولمة الأسواق وتنفيذ الاتفاقات التجارية، ولا سيما تلك التي تتيح وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ينبغي أيضا تسخيرها لجلب المنافع للمصدرين من أقل البلدان نموا. ومن منطلق الاعتراف بتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في أقل البلدان نموا، تكون هناك حاجة ملحة، كما يتضح من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ضمان الحصول على الغذاء المأمون والمساعدة الغذائية الطارئة في جميع أقل البلدان نمواً عن طريق إنشاء نظام للاحتفاظ بمخزونات غذائية للتعامل مع حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية وكوسيلة للحد من تقلب الأسعار.

١٤ - **السيدة ليندو** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الأمن الغذائي والتغذية ما زالا من المسائل التي تثير قلق الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية الساحلية الخفيضة. وتؤثر العوامل البيئية والاقتصادية على قدرة تلك البلدان على إنجاز الأولويات المحددة في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وأهداف التنمية المستدامة. فتغير المناخ يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضة لانقطاع الإمدادات الغذائية والأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى التي يتكرر حدوثها بوتيرة أكبر. ويرحب التحالف بتدابير التكيف وبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث المحددة في التقرير (A/74/237)، بما فيها التحول نحو ممارسات الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة ومراعاة للمناخ.

١٥ - وأضافت أن تغير المناخ له أيضا أثر كبير على مصائد الأسماك، التي تعد مصدرا رئيسيا للبروتين في النظام الغذائي ومساهما هاما في اقتصادات عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في *تقريرها الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير*، إلى أن احترار المحيطات ساهم في حدوث انخفاض عام في الحد الممكن الأقصى من المصيد على النطاق العالمي، مما يضاعف من آثار الإفراط في صيد الأسماك. وبالنظر إلى اتساع رقعة الأقاليم البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي معرضة بشكل خاص للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولكن لديها قدرة محدودة على مكافحته. ويتيح تطور التكنولوجيات الساتلية فرصة لمزيد من التعاون لمعالجة هذه المسألة العالمية.

١٦ - واستطردت قائلة إن العوامل البيئية تفاقمها التحديات الاجتماعية والاقتصادية، على النحو الذي تم تأكيده أثناء الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها أعلى معدلات السمنة في العالم، بسبب استهلاك الأطعمة المستوردة المعالجة بشدة، التي عادة ما تكون أرخص من بدائلها المنتجة محليا بسبب تقلبات الإمداد وحجم الإنتاج. ويرحب التحالف بجهود منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويكرر الدعوة إلى تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعم لتعزيز قدرتها المؤسسية والتقنية على تشجيع الإنتاج الغذائي المحلي المستدام والقادر على الصمود. وفي الوقت نفسه، يجب إحداث تحول مُكمّل في ممارسات الاستهلاك من خلال مبادرات التوعية.

١٧ - **السيدة الهلالي** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن القضاء على الفقر والجوع يدخل ضمن الأولويات الأساسية لخطة ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي. وبينما لم يتبق إلا ١٠ أعوام على حلول عام ٢٠٣٠، فإن جهود العالم لا تمضي على الطريق الصحيح نحو بلوغ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والغايات الأخرى المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وتلاحظ المجموعة بقلق عميق أن معدل الجوع في العالم ارتفع للعام الثالث على التوالي وأن أفريقيا لا تزال المنطقة التي بها أعلى معدل لانتشار نقص التغذية، الذي يؤثر على خمس سكانها. ويستدعي هذا الوضع المقلق اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

١٨ - وأضافت أن اجتماع العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا مثل تغير المناخ والتصحر والفيضانات وتدهور الأراضي يمكن أن يكون له أثر مدمر. فانعدام الأمن الغذائي يتفاقم في بعض أجزاء القارة بسبب النزاع والعنف والهجرة من الريف إلى الحضر وأثر التباطؤ الاقتصادي على الاستثمار في القطاع الزراعي. غير أنه من المهم التأكيد على الإمكانات الهائلة للزراعة في أفريقيا. فالقارة تمتلك النصيب الأكبر من أراضي العالم الخصبة غير المزروعة والموارد المائية الوفيرة، والموقع القريب من محاور النقل والأسواق الإقليمية. وتتمتع القارة بالسكان الشباب القادرين على الاشتغال بالزراعة المستدامة.

١٩ - ومضت تقول إن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينبغي أن يحفز على تبادل المنتجات الغذائية بين البلدان الأفريقية بتكلفة أقل، وتحسين دخل المزارعين، وتشجيع الأعمال التجارية الزراعية. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على دور زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي من المصادر العامة والخاصة والمختلطة. وكما هو مبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكن أن يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً رئيسياً في مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

٢٠ - **السيدة كيني** (ميانمار): تكلمت نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن البلدان ينبغي أن تضاعف جهودها للوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمد مؤخراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة من أجل تحسين نوعية حياة الناس وحماية البيئة والحد من عدم المساواة.

٢١ - وأضافت أن الزراعة عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الرابطة. ومع ذلك، فقد تباطأ نمو القطاع الزراعي في المنطقة وهو يواجه العديد من التحديات، لا سيما آثار تغير المناخ، وسرعة التوسع الحضري السريع والتصنيع، وعيوب السوق، ووجود فجوة في التنمية بينها وبين مناطق أخرى في العالم. وتشتمل المبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة هذه التحديات على الخطة الاستراتيجية لتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال الأغذية والزراعة والحراجة

(٢٠١٦-٢٠٢٥)، والتي تعمل الرابطة بشأنها مع عدد من المنظمات الدولية عن كثب.

٢٢ - واستطردت تقول إن إنجازات كبيرة تحققت فيما يتعلق بتيسير التجارة، والأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، وتحسين التغذية، وزيادة الإنصاف في التوزيع. ويؤدي القطاع الخاص دوراً في تسخير التكنولوجيا وإتاحة الوصول إلى الأسواق لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في القطاع الزراعي، وكذلك لضمان الاستدامة والشمولية. والإطار الإقليمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الرابطة يسعى إلى زيادة الاستثمار التعاوني في تطوير التكنولوجيا المستدامة. واعتمدت الرابطة أيضا مبادئ توجيهية بشأن تشجيع الاستثمار المسؤول في قطاعات الأغذية والزراعة والحراجة.

٢٣ - وأردفت بقولها إن الرابطة تعتبر منطقة فائض غذائي غير أن كلاً من النمو السكاني السريع والتوسع الحضري المتسارع وتغير المناخ قوض الأمن الغذائي. ومن أجل تعزيز التعاون في هذا الصدد، اعتمدت البلدان الأعضاء في الرابطة إطار عمل متكاملاً للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، اللذين سيساعدان في ضمان الأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل وفي تحسين أسباب معيشة المزارعين في المنطقة.

٢٤ - ومضت تقول إن وزراء الزراعة والحراجة في بلدان الرابطة أقروا، في اجتماعهم الأربعين، إطارا متعدد القطاعات بشأن تغير المناخ، يسعى إلى تقليل أثره على قطاعي الزراعة والحراجة إلى أدنى حد. وفي إطار شراكة أوسع، أنشأت الرابطة هيئة احتياطي أرز الطوارئ التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣، وهي تنفذ استراتيجية تعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥. وأُحرز تقدم ملحوظ في مجالات الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للغابات، التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وصحة الحيوانات والنباتات ومكافحة أمراضها، وتنمية الموارد البشرية.

٢٥ - **السيد تن - باو** (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن تراجع الزراعة، التي تعد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، في بعض الدول الأعضاء يعكس ضعف الاقتصادات الصغيرة في مواجهة آثار تغير المناخ، وإنه زاد فاتورة الواردات الغذائية السنوية في المنطقة. وبما أن جزءا كبيرا من القطاع يهيمن عليه صغار المنتجين الذين يعانون من ضعف إمكانية الحصول على التمويل والائتمان والتأمين، فلا بد من إقامة شراكات أوثق، بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على حد سواء، لتوفير آليات تمويل أكثر ابتكارا وأكثر ملائمة للاحتياجات المحددة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تساعد في بناء القدرات المؤسسية من أجل استدامة القطاع الزراعي على المدى الطويل في بلدان الجماعة الكاريبية.

٢٦ - وأضاف أن مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل في بلدان الجماعة الكاريبية تعد من أعلى المستويات في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم المساواة في الاستهلاك. وهناك أيضا ارتباط شديد بين عدم المساواة في الحصول على الغذاء ومعدل الإصابة بالأمراض غير المعدية. وتهدف سياسات الجماعة الكاريبية في مجال الأمن الغذائي إلى ضمان سهولة الحصول على الإمدادات الغذائية، مع التركيز على الأغذية المنتجة في المنطقة، وتحديد الفئات الضعيفة، وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة داخل المنطقة، ووضع استراتيجيات لتحسين شبكات النقل والتوزيع الإقليمية، وتشجيع النظم الغذائية الصحية للحد من حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية والسمنة وسوء التغذية. وتشمل تدابير السياسة العامة الأخرى اعتماد تشريعات متعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية، وإنشاء منصة للأعمال التجارية الزراعية لتزويد المنتجين بالمعلومات ذات الصلة بالتجارة وتشجيع سلاسل القيمة الإقليمية للمنتجات ذات الأولوية.

٢٧ - وأردف بقوله إنه من أجل التشجيع على زيادة مشاركة المرأة والشباب في القطاع الزراعي، أُطلق في سانت لوسيا مشروع يرمي إلى ربط القطاع الزراعي بالسياحة عن طريق استهداف الفنادق كسوق للمنتجات الزراعية. وبمساعدة منظمة الأغذية والزراعة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومصرف التنمية الكاريبي، والمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، تنفذ بليز عددا من المشاريع الرامية إلى زيادة إشراك الشباب في الزراعة وتشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيات الجديدة في هذا القطاع.

٢٨ - واسترسل قائلا إن مصائد الأسماك تعد من المكونات الهامة للقطاع الزراعي في المنطقة، حيث تشكل مصدرا هاما لفرص العمل والتغذية. وفي أعقاب انخفاض المصيد من أنواع معينة من الأسماك، نتيجة لعوامل منها الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، يتخذ بعض الدول الأعضاء تدابير حفظ، منها إعلان المناطق البحرية المحمية.

٢٩ - ومضى يقول إنه لا بد من معالجة آثار تغير المناخ على القطاع الزراعي في المنطقة، بما في ذلك الدمار الذي تسببه الأعاصير. فارتفاع حركات المد بشكل غير معتاد في غيانا يسفر عن ترسيب المياه المالحة في الأراضي الزراعية القريبة من الساحل، مما يجعلها غير صالحة

للزراعة على المدى القصير. ويلزم التعاون باستمرار مع الشركاء في التنمية من أجل زيادة الاستثمار في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة وتغيير أنماط الحصول على الأغذية واستهلاكها، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتقدمة التي تتيح اتباع ممارسات زراعية ذكية مناخيا، وتشييد البنية التحتية اللازمة لتعزيز القدرة على الصمود.

٣٠ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن أكثر من ٨٢٠ مليون شخص حول العالم يعانون من سوء التغذية وإن التقدم في مكافحة الفقر المدقع تباطأ، لا سيما في المناطق الريفية التي تعتمد على القطاع الزراعي. وفي ظل الاحتمال الحالي بعدم تحقق عدد من الغايات المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، تكون المقترحات الشاملة الواردة في التقرير (A/74/237) مبررة. فهي توفر أساسا متينا لتحسين الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الريفية.

٣١ - وأضاف أن النهج المبين في التقرير سيتيح أيضا تحقيق توازن بين احتياجات القطاع الزراعي وتدابير حماية البيئة يأخذ في الاعتبار تغير المناخ. وفي الواقع، فإن العديد من التدابير المقترحة تتطابق مع أولويات الاتحاد الروسي، مثل المبادرات الرامية إلى تحسين إنتاجية التربة من خلال الإدارة المستدامة للتربة. وأشار إلى أن بلده ساهم، في عام ٢٠١٨، بمليوني دولار في صندوق استئماني خصصته منظمة الأغذية والزراعة لهذا الغرض.

٣٢ - وذكر أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية في المجال الزراعي نوقش في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأوروبا، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨ في مدينة فورونيز في الاتحاد الروسي. وستُعالج المسألة الهامة المتمثلة في تحليل المخاطر في سلامة الأغذية في المؤتمر الذي ستعقده المنظمة في موسكو يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ والذي دُعيت إليه البلدان المهتمة كلها.

٣٣ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالأعمال المضطلع بها في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) من أجل تعزيز النظم الغذائية الصحية والوقاية من الأمراض غير المعدية، بما يشمل قيام لجنة الأمن الغذائي العالمي بوضع مبادئ توجيهية بشأن النظم الغذائية والتغذية. غير أنه ينبغي للجنة أن تقصر عملها على معالجة المسائل المحددة المعروضة عليها مباشرة، حتى يتسنى لها أن تضع مبادئ توجيهية عالية الجودة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٩ بشأن إعلان عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨).

٣٤ - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة يفرض على المجتمع العالمي تحدياً هائلاً في ظل السيناريو الحالي الذي يتسم بتزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي وتقزم الأطفال ونقص الوزن عند الولادة على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك، فتغير المناخ يسبب اضطرابات في الأنماط الزراعية وله أثر هام على صغار المنتجين على وجه الخصوص.

٣٥ - وأضاف أنه يتعين اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات. ففي المجال الأول، ينبغي بذل الجهود من أجل إعادة تنشيط القطاع الزراعي، وتشجيع التنمية الريفية من خلال اتخاذ خطوات لدعم الزراعة الأكثر استدامة، وزيادة الاكتفاء الغذائي، ومعالجة المسائل المتعلقة باللوجستيات والبنية التحتية في المناطق الريفية والحضرية من أجل تحسين توزيع الأغذية.

٣٦ - وأشار إلى المجال الثاني، فقال إن نظم الإنتاج الغذائي المستدام ينبغي أن تُدعم من خلال البحوث في مجال تحسين إنتاج الأطعمة المغذية وإيجاد أصناف جديدة من المحاصيل الغنية بالمغذيات الدقيقة. وينبغي تقديم الدعم لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين، وكذلك الصيادين، لبناء قدراتهم وزيادة إمكانية وصولهم إلى التكنولوجيا والمعلومات والأسواق وتمويل الأعمال التجارية. وينبغي تشجيع الشراكات بين صغار المنتجين والمشاريع الزراعية الواسعة النطاق.

٣٧ - وانتقل إلى المجال الثالث، فقال إنه لا بد من تحسين التغذية، ولا سيما لصالح الأطفال. وذكر أنه نتيجة للإجراءات المنهجية المتخذة في إندونيسيا، انخفض معدل انتشار التقزم من ٣٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٨. ويجب معالجة مسائل الرفاه والأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية للتغلب على سوء التغذية. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون في نشر المعلومات عن التغذية، وتحسين تغذية الأمهات أثناء الحمل، وضمان تناول الأطفال للمدخول التغذوي الكافي، وتهيئة بيئة نظيفة، بما يشمل المياه والإصحاح، كي ينمو فيها الأطفال.

٣٨ - **السيد غورانبور نجف آبادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الحكومة أصلحت السياسات الحالية من أجل تحسين الاستدامة الكلية للنظم الغذائية وضمان الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالجفاف ونقص المياه. غير أن نجاح هذه السياسات عرقلته التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية، بما فيها الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية.

٣٩ - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى النزاع وتغير المناخ، اللذين أحاطت لجنة الأمن الغذائي العالمي علما بهما في قراراتها وتوصياتها السياساتية الرئيسية (A/74/79-E/2019/58)، تعد التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها الجزاءات الاقتصادية، من أهم التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي وتغذية المدنيين في البلدان النامية. فهذه التدابير غير القانونية يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة مماثل لأثر حالات النزاع، بالنظر إلى الترابط بين النظم المالية والتجارية الدولية. والجزاءات الانفرادية التي تتجاهل الحق في غذاء كاف كحق من حقوق الإنسان تتعارض مع إقامة الشراكات الفعالة والتعاون وبناء القدرات كوسائل هامة لمعالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

٤٠ - ومضى يقول إنه في التقارير قيد النظر في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يُدعى أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات لإنقاص العدد المتزايد من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن البلدان التي تستخدم التدابير القسرية الانفرادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ينبغي أن تُحث على الامتناع عن القيام بذلك من أجل وضع حد لانعدام الأمن والاستدامة في البلدان الأخرى. وذكر أن وفد بلده طلب إلى الأمين العام أن يتناول، في تقاريره المقبلة، تأثر الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة بتطبيق التدابير القسرية الانفرادية وإساءة استخدام النظم النقدية والمالية الدولية من جانب بعض القوى الاقتصادية الكبرى، بهدف ضمان عدم ترك أحد خلف الركب وعدم ترك أي بلد وراء الركب في تنفيذ السياسات المتعلقة بالأغذية.

٤١ - **السيد أمين** (أفغانستان): قال إن التباطؤ الاقتصادي وتغير المناخ لهما عدد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة وإنهما مرتبطان بزيادة الفقر وعدم المساواة. ويلزم تحسين فهم العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والروابط بينهما من أجل تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات التغذية العامة.

٤٢ - وأضاف أن مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في أفغانستان مرتفعة وآخذة في التصاعد بسرعة. ووفقا لدراسة استقصائية عن الظروف المعيشية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يؤثر انعدام الأمن الغذائي على حوالي ٤٥ في المائة من السكان. ولئن كان النزاع يعد من المسببات الهامة لهذا الوضع المتدهور، فهناك اعتراف متزايد بأن تغير المناخ له أيضاً تأثير عميق، بالنظر إلى تزايد حدة المخاطر الطبيعية ووتيرة حدوثها، مثل الجفاف الذي تأثرت به أفغانستان في السنوات الأخيرة. وانخفض منسوب المياه الجوفية في البلد انخفاضاً كبيراً حيث اضطر المزارعون إلى الاعتماد على المياه الجوفية في الري. وأثر انخفاض إمدادات المياه على الإنتاج الكلي، الأمر الذي يسلط الضوء على العلاقة بين ندرة الموارد المائية ومشاكل الأمن الغذائي.

٤٣ - وتابع قائلا إن الحكومة لا تزال ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، رغم حجم التحديات المتنوعة، وإنها من هذا المنطلق أعلنت خطة وطنية للأمن الغذائي والتغذية وأنشأت اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى للأمن الغذائي والتغذية، التي تضم ممثلين عن جميع الوزارات المعنية والمكتب المركزي للإحصاء والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ويلزم اتباع نهج شمولي يركز على الآثار الإنسانية والشواغل الإنمائية وأهمية السلام كأداة لبناء القدرة على الصمود، من أجل التصدي الفعال للتحديات التي يفرضها انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وسيضمن هذا النهج أن الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام يعزز بعضها بعضا، الأمر الذي لن يساعد أفغانستان فقط في القضاء على الجوع وبناء القدرة على التكيف مع المناخ، وإنما سيساعدها كذلك في تحقيق تطلعاتها الأوسع المتمثلة في التنمية المستدامة والسلام الدائم والحد من الهجرة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين التغذية وتحقيق الاستدامة في الزراعة والنظم الغذائية من أجل الوفاء بالموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠.

٤٤ - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فيشر - تسين (إسرائيل).*

٤٥ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة هي عناصر تقع في صلب أهداف التنمية المستدامة. وكما هو حال الكثير من البلدان النامية الأخرى، فإن الزراعة والأمن الغذائي يشكلان محور أولويات التنمية في بلده. وأضاف أن القطاع الزراعي المنغولي يمثل حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويولد ٢٦ في المائة من فرص العمل. أما تربية الماشية الرعوية التقليدية فتشكل أكثر من ٨٠ في المائة من إجمالي الإنتاج في القطاع الزراعي. ووفقاً لتقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٩*، انخفض معدل انتشار نقص التغذية في مجموع سكان منغوليا من نسبة ٣١ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ إلى نسبة ١٣ في المائة في الفترة من

عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. وقال إن بلده اتخذ تدابير استباقية تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وإنتاج المنتجات الغذائية النظيفة والمأمونة بيئيا، وربط المزارع بالأسواق وتحسين نظم توزيع المواد الغذائية. وأفاد بأن سياسات الزراعة والصناعات الغذائية أُدرِجت في رؤية منغوليا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل الحكومة، وهما تتسقان مع دعوة الأمين العام إلى التشجيع على وضع نظم غذائية شاملة ومستجيبة لاحتياجات التغذية ومستدامة وملائمة للبيئة والمناخ وقادرة على الصمود.

٤٦ - واسترسل قائلا إن تغير المناخ يمثل أشد التحديات صعوبة ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى له بمفرده. ولذلك يلزم تعزيز الجهود المتعددة الأطراف دون إبطاء للتخفيف مما تتعرض له النظم الإيكولوجية التي تقوم بدور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة من ضغوط غير مسبوقة ومتواصلة. وذكر أن المراعي المستدامة والرعي المستدام يقومان بدور حاسم في التصدي للتحديات البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والإسهام في الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبخاصة لدى الرعاة والمجتمعات المحلية. فالمراعي والأراضي الجافة تهيمن على تضاريس منغوليا، ولكن أكثر من ٥٠ في المائة من المراعي الوطنية تدهورت، منها نسبة ١٣ في المائة تجاوزت عتبة الانتعاش. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يعلق أهمية قصوى على إدارة المراعي المستدامة ويؤيد الدعوة إلى الاحتفال بالسنة الدولية للمراعي والرعي، التي وردت في القرار المعنون ''الابتكارات في المراعي المستدامة والرعي المستدام'' الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة، ويحث الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الاهتمام للمسألة الهامة المتمثلة في المراعي في جهودها الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية.

٤٧ - **السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن من الضروري اتباع نهج شامل إزاء الأمن الغذائي إذا أُريدَ الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. فالتنمية الاقتصادية تقوم بدور في معالجة المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، ولكنها ليست العامل الوحيد. وأضاف أن ضمان الحق في الغذاء يتطلب أيضا اتخاذ إجراءات في مجالات من قبيل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية. ويرتبط نقص التغذية بتعرض النظام الزراعي لآثار تغير المناخ. ولزيادة التقلبات في درجات الحرارة وهطول الأمطار أثر على سبل عيش المزارعين الذين كثيرا ما ينتهي بهم المطاف إلى السقوط في دوامة من الفقر لأن الهياكل السوقية لا تنصف صغار المزارعين.

٤٨ - واستطرد قائلا إن العبء المزدوج لسوء التغذية، في غواتيمالا، واضح، مع وجود حالات تقزم لدى الأطفال وسمنة لدى البالغين في نفس الأسرة المعيشية. ولمواجهة ذلك، أطلقت الحكومة مبادرات شاملة لتقديم الدعم للنساء الحوامل والمرضعات، والوجبات المدرسية، وحوافز للزراعة الأسرية. وذكر أن إحدى الأولويات المحددة في خطة التنمية الوطنية تتمثل في ضمان الأمن الغذائي، مع التركيز على الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.

٤٩ - وقال إن وفد بلده يدرك قيمة الشراكات من أجل التنمية التي يشارك فيها القطاع الخاص والحكومات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وهي شراكات يمكن أن تساعد على إنشاء نظم غذائية شاملة وبناء قدرات صغار المنتجين، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، مما يزيد من قدرتهم على المنافسة ويتيح أمامهم مجالا أوسع للحصول على التكنولوجيا. وينبغي أيضا بذل الجهود للحد من خسائر الأغذية وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٥٠ - ومضى قائلا إن وفد بلده يثني على منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية لما تنفذه من مشاريع ذات أثر مباشر على السكان. فمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب يكتسي أهمية أكبر فيما يتعلق بالأمن الغذائي لأن معظم الفئات الضعيفة يمكن أن تتضرر لعقود قادمة.

٥١ - **السيد ماكوي** (نيجيريا): قال إن انتشار نقص التغذية على الرغم من أنه ظل دون تغيير تقريبا على الصعيد العالمي، فإنه يتزايد في جميع مناطق أفريقيا تقريبا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعاني حوالي ٢٥ في المائة من الأطفال من نقص التغذية. وأضاف أن من الواضح أن الحاجة تقتضي اتخاذ خطوات جريئة لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الغايات الأخرى المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

٥٢ - وأردف قائلا إن نيجيريا لما كان من المتوقع أن تصبح ثالث أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان بحلول عام ٢٠٥٠، فقد ركزت الحكومة على التنمية الزراعية التي تمثل محور الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية وستوفر فرص العمل في الصناعات المرتبطة بالزراعة لعدد متزايد من الشباب. وأشار إلى أن لدى الحكومة استراتيجيات لتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك سياسة النهوض بالزراعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي تعالج

من خلالها مواضيع من قبيل التعليم الزراعي والبحث والابتكار ومراقبة الجودة والحصول على الشتلات المحسنة وتوحيد معايير الممارسات الزراعية، وهي تعمل أيضا على تعزيز سلاسل الإمداد المراعية للتغذية وتنوع إنتاج الأغذية المنزلية واستهلاكها. وبما أن تربية الماشية تشكل جزءا لا يتجزأ من تحسين فرص الحصول على الغذاء، فقد وضعت الحكومة برنامجا لتحسين سلالات الماشية يركز على تدابير متكاملة لمكافحة الأمراض والآفات. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن السدود المتاحة تستخدم في الإنتاج المكثف للأسماك والمبادرات التعاونية لتربية الأسماك. فالسياسات الزراعية تولد بالفعل الأمن الغذائي، وتتصدى لمشكلة الجوع الشديد وتقلب مسار سوء التغذية، وبخاصة في صفوف الأطفال دون الخامسة من العمر والنساء.

٥٣ - واسترسل قائلا إن تغير المناخ يمثل تهديدا متزايدا للأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة. فالتقلبات المناخية والظواهر الجوية القصوى هي المحركات الرئيسية لارتفاع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. واختتم بالقول إن حوض بحيرة تشاد عانى من آثار تغير المناخ، وفي هذا الصدد، تتعاون نيجيريا مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المجتمع الدولي بشأن تدابير التكيف. وتقوم الحكومة أيضا بشراء شتلات ذات مردود عال ومقاومة للجفاف وتوزيعها على المزارعين كتدبير للتصدي للجوع الشديد.

٥٤ - **السيدة أورتيز** (هندوراس): قالت إن القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل، ولا سيما للأسر المعيشية الريفية الفقيرة. فالزراعة تمثل أكبر قطاع في اقتصاد هندوراس، حيث تستأثر بنسبة ٧٢ في المائة من الصادرات، ونسبة ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة ٣٦ في المائة من فرص العمل. وارتباطها بقطاعات أخرى يجعلها أحد العوامل الرئيسية لاقتصاد هندوراس.

٥٥ - واستطردت قائلة إن صغار المنتجين الفقراء يواجهون قيودا هيكلية تحد من إنتاجيتهم. ولذلك من الضروري تعزيز الإدماج الاقتصادي لهؤلاء المنتجين والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وينبغي أيضا أن تهدف سياسات الإدماج هذه إلى تحسين القدرة التنافسية للعاملين في الإنتاج الأولي، وإتاحة المزيد من الفرص لإضافة القيمة، وتيسير الوصول إلى الأسواق، والحد من التقلبات المفرطة في الأسعار، وضمان حصول المستهلكين على الأغذية الصحية الميسورة التكلفة.

٥٦ - وأضافت قائلة إن التكنولوجيات الرقمية تمكّن من إنشاء سلاسل إمداد زراعية أكثر ذكاءً من خلال جمع البيانات عن إنتاج المنتجات الزراعية ونقلها وتخزينها. بيد أن التكنولوجيات المكلفة ليست في متناول صغار المنتجين في أقل البلدان نموا. ولذلك ينبغي اعتماد تدابير لنقل التكنولوجيا لضمان حصول المزارعين في البلدان النامية على الخبرة الفنية والتكنولوجيا والابتكارات التي يحتاجون إليها.

٥٧ - ومضت تقول إن الزراعة والنظم الغذائية عرضة بوجه خاص لتغير المناخ. وتشجع هندوراس نظم الإنتاج الزراعي التي تتكيف مع تغير المناخ، وتطبق التكنولوجيا، وتنشئ مراكز للبحوث والابتكارات الزراعية، وتستحدث هياكل للحماية من قبيل المستنبتات ونظم الري وخزانات المياه الذكية.

٥٨ - واختتمت بالقول إن وفد بلدها يعترف بالدور الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبارهما مكملين للتعاون بين الشمال والجنوب، والمساعدة الإنمائية الرسمية في بناء القدرات الوطنية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية.

٥٩ - **السيدة بانابوكي** (سري لانكا): قالت إن مستويات الجوع العالمية استمرت في الارتفاع على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء، بينما سيعاني ثلث سكان العالم من السمنة أو الوزن الزائد بحلول عام ٢٠٣٠. وأضافت أن عوامل من قبيل تغير المناخ، والنزاعات، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والتوسّع الحضري أعاقت ما يبذل على الصعيد العالمي من جهود ترمي إلى إقامة الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. وتتطلب معالجة المشاكل المعقدة المتعلقة بالجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اتباع نهج جماعي متعدد الأوجه وعملي المنحى.

٦٠ - وذكرت أن سري لانكا تلتزم بتعزيز الإنتاج المستدام من خلال برنامجها الوطني للإنتاج الغذائي ومشروع تحديث القطاع الزراعي. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه صغار المزارعين في تعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، فإن وفد بلدها يرحب بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٧٢ المتعلق بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨). وأشارت إلى أن الحكومة، حرصا منها على التصدي لضعف صغار المزارعين إزاء تغير المناخ، استحدثت برنامجا للتأمين على المحاصيل. وتقوم أيضا مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة بدور هام في تعزيز الأمن الغذائي، إذ توفر الأطعمة المغذية وسبل العيش. بيد أن الأرصدة السمكية العالمية تُستغل على مستويات لا يمكن تحملها، مما يشكل خطرا على النظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الساحلية. وقالت إن

الحكومة شرعت، من أجل القضاء على ممارسات مصائد الأسماك غير المستدامة، في تنفيذ خطة عمل سري لانكا الوطنية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه.

٦١ - وقالت إن من الضروري توفير التغذية الكافية للقضاء على الجوع ودعم إقامة مجتمعات مكونة من أفراد أصحاء. وفي هذا الصدد، ترحب سري لانكا بعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وأقامت شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية تحسين تغذية الأطفال والأمهات.

٦٢ - وذكرت أن من الضروري تعزيز قدرة النظم الغذائية والإنتاج الزراعي على الصمود من أجل التكيف مع الخطر الذي يمثله تغير المناخ. واختتمت بالقول إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يدير، منذ عام ٢٠١٣، مشروعا مع وزاره البيئة والصندوق الأخضر للمناخ لتحسين نظم الري في المنطقة الجافة من سري لانكا. وفي شراكة منفصلة مع الحكومة والجهات المحلية صاحبة المصلحة، اتخذت منظمة الأغذية والزراعة أيضا تدابير لتحسين الري استفاد منها حوالي ٠٠٠ ١٥٠ من مزارعي سري لانكا.

٦٣ - **السيد ابن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية أساسية لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعريف النظم الغذائية الذي قدمه الأمين العام في تقريره (A/74/237)، والذي يتجاوز سلاسل الإمداد ليشمل البيئات الغذائية التي تحدد شكل الإجراءات التي تتخذها كل الجهات الفاعلة، وأعرب عن اتفاقه على أن من الضروري تنشيط الجهود المبذولة لوضع نظم زراعية وغذائية شاملة وملائمة للبيئة والمناخ ومستجيبة لاحتياجات التغذية ومستدامة وقادرة على الصمود، وذلك من أجل عكس اتجاه الجوع على الصعيد العالمي.

٦٤ - وأضاف قائلا إن بنغلاديش حققت نجاحات ملحوظة من خلال توخي سياسات جريئة تهدف إلى تحويل القطاع الزراعي، والنهوض بالتنمية الريفية، وتمكين الفئات المهمشة، وحماية صغار المزارعين وصغار المنتجين. ونتيجة لذلك، تحتل بنغلاديش المرتبة الثالثة حاليا من بين أكبر منتجي الخضروات، وهي رابع أكبر منتج للأرز وخامس أكبر مالك لمصائد الأسماك في المياه العذبة. وذكر أن بنغلاديش تحولت من بلد مستورد صافٍ للأغذية إلى دولة مصدرة صافية. أما الجهود المبذولة حاليا فتركز على إنتاج وتعميم المنتجات الزراعية المراعية للبيئة وتحسين سلامة الأغذية.

٦٥ - واسترسل قائلا إن بنغلاديش هي إحدى الجهات المنتجة الرئيسية للألياف الطبيعية المستخرجة من طائفة واسعة من النباتات والحيوانات. ففي عام ٢٠١٨، أنتجت بنغلاديش ٣٢ مليون طن من الألياف الطبيعية مثل القنّب الهندي والقطن وقنب السيزال. وقال إنه على عكس الألياف الاصطناعية التي تسهم في تدهور البيئة، تتسم الألياف الطبيعية بكونها مراعية للبيئة والمناخ ويمكن أن تؤدي دورا هاما في الإجراءات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الأكياس المصنوعة من القنّب الهندي والقابلة للتحلل الأحيائي بديلا فعالا للأكياس البلاستيكية الرهيفة التي يقوم العديد من البلدان الآن بحظرها. فالألياف الطبيعية يمكن استخدامها، بالاستفادة من التكنولوجيا المحسنة، في صنع منتجات أخرى ذات أهمية للاقتصاد. وقال إن مما يؤسف له أن الألياف الطبيعية استُبدلت، على مدى نصف القرن الماضي، بألياف اصطناعية منخفضة التكلفة، ولكن انتشار استخدام المنتجات البلاستيكية تسبب في أضرار بيئية وألحق الضرر بملايين الأشخاص الذين يعتمدون على إنتاج الألياف الطبيعية ومعالجتها للارتزاق. وفي ظل هذه الخلفية، ذكر أن بنغلاديش عرضت مشروع قرار بعنوان ”استخدام الألياف الطبيعية مثل القنّب الهندي وقنب السيزال“ لتنظر فيه اللجنة. واختتم بالقول إن تعاون شركاء التنمية من أجل زيادة حجم التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا في قطاع الزراعة يكتسي أهمية بالغة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في بلدان مثل بنغلاديش.

٦٦ - **السيدة تيسفاميم** (إريتريا): قالت إن القطاع الزراعي بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتتمثل رؤية حكومة بلدها في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومتوازن ومحلي المنشأ ومستدام مع نشر الإنصاف والعدالة في الميدان الاجتماعي، ويرتكز على مبدأ الاعتماد على الذات. وأضافت أن في إريتريا، يعيش زهاء ٦٧ في المائة من السكان في المناطق الريفية، مما يجعل من الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد. ويستمد سكان الأرياف أسباب معيشتهم أساسا من إنتاج المحاصيل البعلية، وتربية الماشية، ومصائد الأسماك، التي تعتمد إلى حد كبير على نظم الإنتاج التقليدية. وأشارت إلى أن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي اعتمدت قبل أكثر من عقد من الزمن، كانت تهدف إلى ضمان حصول جميع الإريتريين على أغذية كافية وميسورة التكلفة ومغذية على مدار السنة في جميع أنحاء البلد.

٦٧ - وأردفت قائلة إن إريتريا تضررت، بحكم موقعها في منطقة الساحل، من فترات جفاف دورية وتدهور التربة والتصحر، وهي عرضة أيضا لآثار تغير المناخ وتفاوت أحوال المناخ. وسعيا إلى تحديث الأساليب الزراعية القائمة التي تتوقف على أمطار غير كافية وغير منتظمة، اعتمدت الحكومة سياسات زراعية ذكية مناخيا. وقالت إنه جرى حشد الفئات الشعبية من مجتمعات محلية وطلاب وأفراد الجيش لإنجاز أعمال تتعلق بأنشطة حفظ التربة وجمع المياه والتشجير. ويشكل بناء السدود وإدخال عوامل الإنتاج الزراعية اللازمة جزءا من الجهود الرامية إلى تحويل الإنتاج الزراعي الكفافي إلى الزراعة السقوية. ونتيجة لذلك، حدث نمو مطرد في الإنتاج الزراعي الذي يلبي الآن نسبة تقارب ٧٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية المحلية.

٦٨ - واسترسلت قائلة إن الحكومة استحدثت، في عام ٢٠١٣، الحزمة الزراعية المتكاملة الدنيا لفائدة الأسر المعيشية دعما لصغار المزارعين في إنتاج المواد الضرورية الأساسية، مثل الحبوب والحليب واللحوم والعسل والبيض والحطب. وعرضت الحزمة بوصفها نموذجا للزراعة الذكية مناخيا في المنتدى الإقليمي الثالث للقرن الأفريقي الذي وضعته المبادرة الأفريقية لمكافحة التصحر من أجل تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، والذي عقد في كينيا في أيار/مايو ٢٠١٩.

٦٩ - واختتمت بالقول إن إريتريا تسلم بالتحول الزراعي باعتباره بالغ الأهمية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وشرعت في تنفيذ استراتيجية لدعم المزارع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسعى إلى إشراك المزارعين بحلول عام ٢٠٢٣ في سلاسل القيمة الزراعية العالية الإنتاجية والمربحة والمرتبطة بالأسواق المحلية والدولية. ولضمان نجاح الاستراتيجية، ستقتضي الحاجة بذل المزيد من الجهود لتهيئة بيئة مواتية وتوفير الدعم التكنولوجي اللازم.

٧٠ - **السيد غيتيسو** (إثيوبيا): قال إن تعزيز التنمية الزراعية المستدامة يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. ولتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية أثر سلبي على إنتاج الأغذية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، ويؤثر تقلب الأسعار في الأمن الغذائي، مما يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة في مختلف القطاعات.

٧١ - وأضاف قائلا إن الزراعة لا تزال تمثل قطاعا رئيسيا لإثيوبيا، إذ تستأثر بأكثر من ٧٠ في المائة من فرص العمل، وقرابة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٨٥ في المائة من عائدات التصدير. وخصصت الحكومة، في إطار تركيزها على القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، قسطا كبيرا من ميزانيتها لتحديث القطاع الزراعي وهي ملتزمة بتعزيز تنفيذ برامج التنمية الريفية عن طريق تعزيز الممارسات الناجحة وبدء العمل بأدوات سياساتية جديدة.

٧٢ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تقوم، سعيا منها إلى تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بتنفيذ استراتيجية إنمائية شاملة تركز على الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وتنزيل صغار المزارعين في محور اهتمامها. ونتيجة لذلك، حدث نمو مطرد في القطاع الزراعي. وذكر أن الحكومة واصلت، من خلال استراتيجيتها الوطنية للتغذية، تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية للتصدي لسوء التغذية. واتخذت إجراءات جريئة، تمشيا مع إعلان سيكوتا، لتوحيد أعمال الوزارات المسؤولة عن معالجة المشاكل المتصلة بالتغذية، مثل التقزم لدى الأطفال. وفي إطار الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي، قال إن برامج نفذت بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة في التنمية. وبغية التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، استهلت الحكومة برنامجا للتشجير يسعى إلى تعزيز القطاع الحرجي على نحو مستدام ومنتج. وأشار إلى أن برنامج شبكات الأمان الإنتاجية نجح في ضمان الأمن الغذائي لأكثر المجتمعات المحلية ضعفا في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبناء القدرة على الصمود وتعزيز التأهب للوقاية من الكوارث وإدارتها.

٧٣ - واختتم بالقول إن من اللازم اتخاذ إجراءات منسقة وعاجلة على جميع المستويات للتعجيل ببذل الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وذلك من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، وعلى النحو المبين في كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، يدعو تحقيق الهدف ٢ إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والدعم الدولي الشامل لتمويل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٧٤ - **السيدة أوروبيزا أكوستا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن الدول ينبغي أن تضمن حق سكانها في الغذاء عن طريق السيادة الغذائية، بأن تدعم: (أ) دور الفلاحين والمزارعين المنتمين إلى الشعوب الأصلية وصغار المزارعين في الإنتاج الغذائي؛ (ب) والحصول على الأراضي والمياه والبذور والائتمانات وغيرها من الضروريات اللازمة لمنتجي المجتمعات المحلية والمنتجين الأسريين؛ (ج) وإقامة مؤسسات اجتماعية وعامة لإنتاج الأغذية وتوزيعها وتسويقها

تتجنب التخزين وتساعد على استقرار أسعار الأغذية في الأسواق المحلية والدولية مع كبح جماح ممارسات المضاربة وترحيل الإنتاج المحلي؛ (د) وحق المواطنين في اختيار ما يأكلونه والطريقة التي يجري وفقها إنتاج غذائهم ومكان إنتاجه؛ (هـ) والغذاء المناسب، مع إعطاء الأولوية للأغذية المتأتية من مصادر محلية؛ (و) والممارسات التي تساعد على استعادة الانسجام مع الطبيعة بمنع زيادة التصحر وإزالة الغابات وتدمير التنوع البيولوجي؛ (ز) والترويج لاستخدام بذور الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية. وينبغي أن يخضع إنتاج الأغذية وتسويقها للضوابط التنظيمية الاجتماعية بدلاً من تركهما لقوى السوق الحرة.

٧٥ - وأضافت قائلة إن بلدها شجع على اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، والذي كان بمثابة البداية المثالية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨). فللعاملين في المناطق الريفية الحق في تحديد ووضع أولويات واستراتيجيات تكفل لهم ممارسة حقهم في التنمية. وهم ضحايا، ولا سيما لآثار تغير المناخ. وفي كثير من البلدان، يتعرض الذين يعتمدون على العمل الأسري أو الذين يعملون في القطاع غير الرسمي للتمييز ولا يحصلون على أجر لائق أو لا يتلقون مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٧٦ - واستطردت قائلة إن غالبية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من النساء وهن يقمن بدور رئيسي في التنمية الزراعية والمستدامة، لكن قلة منهن يحملن سندات ملكية أراضيهن، وهي أراض ذات نوعية رديئة غالباً. وقالت إن الجهود الرامية إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في سندات ملكية الأراضي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات تكللت بالنجاح، وازداد عدد النساء اللاتي يحملن سندات ملكية أراضيهن زيادة كبيرة.

٧٧ - واختتمت قائلة إن الظواهر الجوية القصوى تشكل تحديات كبيرة للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتتطلب دعم المجتمع الدولي. فمستقبل البشرية المشترك يعتمد على الزراعة المستدامة.

٧٨ - **السيدة سوثيسريبوك** (تايلند): قالت إن ارتفاع معدل الجوع في العالم يُعزى إلى عوامل من بينها النمو السكاني وأوجه التفاوت الاجتماعي والتكنولوجي وتغير المناخ. فيلزم التعجيل باتخاذ إجراءات وإيجاد حلول تحويلية للقضاء على الجوع وتعزيز صحة السكان في جميع أنحاء العالم.

٧٩ - واستطردت قائلة إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية تحتل دائما مكان الصدارة في خطة بلدها الإنمائية. والأميرة التايلندية مها شاكري سيريندهورن، سفيرة النوايا الحسنة الخاصة المعنية بالقضاء على الجوع في منظمة الأغذية والزراعة، والسفيرة الخاصة لشؤون التغذية المدرسية لدى برنامج الأغذية العالمي، أشرفت على العديد من المشاريع الرامية إلى إنهاء الجوع وتحسين تغذية الناس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على أطفال المدارس.

٨٠ - وقالت إنه لا بد من توخي نهج شمولي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ففي تايلند، تقوم فلسفة اقتصاد الاكتفاء على اتباع نهج محلي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تسعى من خلاله إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة والحفاظ على أساليب الحياة المحلية. وتايلند التي تشاطرت فلسفتها هذه مع ٢٦ بلدا من البلدان الشريكة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة ما تبذله من جهود التعاون.

٨١ - وذكرت أنه لا بد من استخدام الموارد الطبيعية استخداما مستداما لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي. فأهمية التربة لم يُعترف بها على النحو الواجب على الرغم من أنها مصدر رئيسي من مصادر الأغذية ومياه الشرب العذبة. وأضافت أن تايلند دأبت، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والجهات الشريكة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، على الاحتفال بيوم التربة العالمي في مقر الأمم المتحدة كل عام يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر. ودعا المشاركون في تلك المناسبة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى استخدام التربة وإدارتها وحفظها وصونها على نحو مستدام.

٨٢ - واسترسلت قائلة إن المحيطات والبحار هي مصدر حيوي للغذاء المغذي والبروتين. بيد أن الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية، ولا سيما الصيد البحري غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، يؤثر في الاستقرار الغذائي حاضرا ومستقبلا. وفي تايلند، أُجري إصلاح شامل لقطاع مصائد الأسماك من أجل مكافحة الصيد البحري غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأفادت بأن تايلند عقدت، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٩، الاجتماع الوزاري الخاص بالرابطة بشأن الحطام البحري في آذار/

مارس ٢٠١٩ لاتخاذ إجراءات ملموسة بغية التصدي لمشكلة النفايات البلاستيكية البحرية.

٨٣ - **السيد كسيبافونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن القضاء على الفقر والجوع هو طموح مشترك، ولا سيما لدى مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. فالدلائل الحديثة تشير إلى أن العالم ليس على المسار الصحيح للقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب جملة عوامل من بينها النزاعات المطولة وضعف الاستجابات السياساتية. ثم إن تغير المناخ والكوارث الطبيعية يساهمان أيضا في عكس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس.

٨٤ - وقال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على التنمية الزراعية، ودأبت على تنفيذ استراتيجية ورؤية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٣٠ تباعا، هما يهدفان إلى ضمان الأمن الغذائي وإنتاج سلع زراعية تنافسية والانتقال إلى اقتصاد زراعي حديث وقادر على الصمود ومنتج. وأضاف أن الحكومة اتبعت أيضا سياسة بشأن الإنتاج الزراعي النظيف، بتطبيق ممارسات زراعية جيدة واتباع نهج الإنتاج الزراعي العضوي. واستدرك قائلا إن بلده على الرغم من تحقيقه معدلات نمو اقتصادي مثيرة للإعجاب على مدى العقد الماضي، فإنه يسجل أحد أعلى معدلات سوء التغذية المزمن في جنوب شرق آسيا. ولذلك اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتغذية لغاية عام ٢٠٢٥ وخطة عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية والوطنية.

٨٥ - وأردف قائلا إن حوالي ثلث أراضي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا يزال ملغَّما بالذخائر غير المنفجرة، مما يمثل عقبة رئيسية أمام التوسع في الإنتاج الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم القيام بالمزيد من حيث إدارة مخاطر الكوارث. وفي عام ٢٠١٩، تسبب هطول أمطار غزيرة غير متوقعة نتيجة لعاصفة مدارية في فيضانات واسعة النطاق وألحق أضرارا بالهياكل الأساسية والزراعة وأسباب العيش. وأعرب وفد بلده عن خالص شكره للجهات الشريكة في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لما قدمته من دعم مستمر في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المتضررة من جراء تلك الكوارث.

٨٦ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن هناك حاجة إلى إطار تمكيني متين لإعداد القطاع الزراعي لمواجهة التحديات المنظومية على جميع المستويات. فهذا القطاع هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، ويظل العمود الفقري للاقتصاد الريفي ويساهم في الاستدامة البيئية والأمن الغذائي. ومع ذلك، فهو يواجه تحديات في مجالات من قبيل الوصول الطويل الأجل والمربح للمزارعين إلى الأسواق؛ وتمويل منظمي المشاريع الشبان لإنشاء مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة؛ والقدرة على تحمل تكاليف عوامل الإنتاج. وأضاف أن من الضروري كبح الإفراط في الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة، ولا سيما المنتجات التي يمكن زراعتها محليا، لمعالجة اختلال التوازن في التجارة الزراعية والحد من ارتفاع فاتورة البلد لقاء الواردات الغذائية.

٨٧ - ومضى يقول إن القطاع الزراعي في جامايكا عرضة للصدمات الخارجية، وبخاصة تغير المناخ، وقد عانى من خسائر مباشرة تتجاوز ٣٠ بليون دولار جامايكي في السنوات الخمس والعشرين الماضية بسبب الأضرار التي تخلفها الأعاصير وحدها. وبالإضافة إلى الآثار الطويلة الأجل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قال إن الكوارث زادت أيضا من الاختلالات الخارجية، بما أن البلد تكبّد المزيد من الديون لتمويل النفقات غير المقررة بعد الكوارث. ولذلك يلزم التعجيل ببذل جهود لتوفير سبل التصدي للكوارث على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني. وأشار إلى أن الحكومة اعتمدت سياسات ذكية مناخيا من أجل تأمين مستقبل الإمدادات الغذائية. ومن شأن اعتماد ممارسات زراعية مستدامة وزراعة محاصيل قادرة على تحمل الأحوال الجوية المتقلبة أن يمكّن القطاع الزراعي من المساهمة في الاقتصاد بقدر أكبر ووتيرة أثبت. وذكر أن ممارسات قادرة على التكيف مع تغير المناخ في ميادين الزراعة ومصائد الأسماك وتجهيز المنتجات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي بدأ تنفيذها في مجتمعات محلية محددة.

٨٨ - واسترسل قائلا إن الغطاء الحرجي يساهم في حفظ سلامة النظم الإيكولوجية، ويعزز جودة التربة، ويزيد هطول الأمطار ويحسن نوعية الهواء. ونظرًا لأن أشجار الفاكهة توفر مصدرًا صحيًا للأغذية بالإضافة إلى الفوائد البيئية، فإن الحكومة تعتزم زراعة ٥ ملايين شجرة فاكهة على مدى فترة خمس سنوات. وهي ملتزمة بضمان حصول شعب جامايكا على إمدادات غذائية ثابتة ومغذية، وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل تشجيع إنتاج الأغذية المحلية من خلال تنظيم حملة تحت شعار ”كُل مما تنبته يداك“؛ وتلبية الاحتياجات الغذائية والصحية لأطفال المدارس من خلال برامج التغذية المدرسية؛ وتشجيع الاستثمارات في مجمعات الصناعات الزراعية والمناطق الاقتصادية الزراعية؛ والاستخدام الأقصى للتكنولوجيا لزيادة حجم ونوعية وقيمة الإنتاج الزراعي على النطاق الصغير؛ والتوسع في استخدام الأراضي

البائرة من أجل زيادة النشاط الاقتصادي. واختتم بالقول إن الحكومة تهدف، من خلال استراتيجيتها الوطنية للتنمية الزراعية، إلى تحويل الزراعة إلى قطاع يستجيب لاتجاهات الأسواق، ومتمكّن تكنولوجيا، وله روابط قوية مع القطاعات الأخرى ويتسم بالقدرة على إنعاش المجتمعات الريفية.

٨٩ - **السيدة حسين** (ملديف): قالت إن تغير المناخ قد ضاعف الأخطار القائمة التي تتهدد الإنتاج الغذائي. وأدت موجات المد الهائلة والفيضانات والجفاف وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها إلى تدمير المحاصيل، ونقص مياه الشرب، والإضرار بمصائد الأسماك. وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية المنخفضة المعرضة بوجه خاص للصدمات الخارجية وذات الموارد المحدودة، مثل ملديف، لا يزال أحد الأهداف الرئيسية في إطار خطة عام ٢٠٣٠ يتمثل في بناء القدرة على الصمود، بسبل منها تنويع ممارسات الإنتاج الغذائي واعتماد أساليب الزراعة الذكية مناخيا والأساليب القائمة على الإدارة الذكية للمياه والزراعة الدقيقة.

٩٠ - وذكرت أن حكومة بلدها تعمل مع الشركاء الدوليين، مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذلك مع القطاع الخاص، لإدخال تقنيات وتكنولوجيات جديدة ومبتكرة يمكن أن تجعل الزراعة وسيلة مجدية تجاريا لتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وتُبذل أيضا جهود من أجل زيادة الإنتاج، ودعم الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز الهياكل الأساسية، وتحسين جمع البيانات والقدرات التقنية.

٩١ - وأشارت إلى أن ملديف دولة محيطية كبيرة، لا تضم سوى ١ في المائة من الأراضي الجافة. ويضطلع قطاع مصائد الأسماك بدور حاسم في الإمدادات الغذائية والتنمية الاقتصادية في البلد. ويتهدد سلامة الموارد البحرية كل من التلوث البحري، وتحمض المحيطات، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مما يحد من إمكانية الحصول على طعام مأمون ومغذ. ويكرر وفد بلدها تأكيد دعوته إلى استخدام المحيطات والبحار وإدارتها بصورة مستدامة.

٩٢ - وأردفت قائلة إنه في حين تمثل الزراعة ومصائد الأسماك العوامل المحركة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، يتراجع أداء هذين القطاعين بسبب التحديات الخاصة التي تحد من إنتاجية المرأة، التي تشكل أكثر من نصف القوة العاملة في الزراعة وثلثها في مصائد الأسماك. وإدراكا من الحكومة لأهمية تلك المسألة، فقد أعطت الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية. ويجري العمل على زيادة إشراك المرأة من خلال أدوات الاتصال الفعال، والتمييز الإيجابي، والتدابير المتعلقة بتيسير إمكانية الوصول.

٩٣ - ورأت أن تعقيد وحجم التحديات الحالية أكبر بكثير من قدرة أي منظمة أو بلد على حلها وحده. ويجب السعي إلى إيجاد روابط بين مختلف الخطط. وثمة حاجة إلى توثيق التعاون الدولي واتباع نهج أكثر تكاملا، حتى يتسنى لجميع الجهات المعنية أن تقوم بدورها في دعم بلدان مثل ملديف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٤ - **السيدة أويني** (موزامبيق): قالت إن البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، تواجه تحديات تتصل بالإنتاج الغذائي بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ. وأوضحت أن الخطة الخمسية التي وضعتها حكومة بلدها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ تهدف لذلك إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. وفي هذا الصدد، تعكف حكومة بلدها على تنفيذ برنامج وطني للميكنة، وتنشئ مراكز خدمات في جميع المقاطعات تقريبا من أجل تقديم المساعدة التقنية والمعدات والمدخلات. وهي تستثمر أيضا في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق لربط المزارعين بالأسواق، ومعامل تجهيز المنتجات الزراعية ومرافق التخزين.

٩٥ - ورأت أن تقديم التمويل لصغار المزارعين، ولا سيما المرأة، التي تمثل ٨٠ في المائة من جميع المزارعين، وسيلة تكفل إدماج أغلبية السكان في العمليات الإنتاجية. وتكتسي مشاركة الشباب أهمية بالغة من أجل إعادة تنشيط القطاع الزراعي وتشجيع الابتكار في التقنيات الإنتاجية.

٩٦ - وأضافت قائلة إن تغير المناخ أسهم في ندرة الأمطار، وظهور آفات وأمراض جديدة، الأمر الذي ترك أثرا سلبيا على المحاصيل والإنتاج الحيواني، مما يهدد إمكانية القضاء على الجوع والفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٩، ضرب إعصاران الأجزاء الوسطى والشمالية من موزامبيق، مما أودى بحياة أكثر من ٧٠٠ شخص ودمر المحاصيل والماشية. وفي الوقت نفسه، خسر المزارعون أكثر من ٦٠ في المائة من المحاصيل في جنوب البلد بسبب عدم انتظام موسم الأمطار. وقد تركت الكوارث الثلاث مجتمعة البلد في حاله مزرية من انعدام الأمن الغذائي، مما يتطلب التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي من أجل بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاستثمار في المجالات التالية: (أ) البحوث الرامية لإيجاد حلول للآفات والأمراض التي تؤثر على الإنتاج النباتي والحيواني؛

و (ب) نشر التكنولوجيات من أجل اعتماد أفضل الممارسات الزراعية وزيادة الإنتاجية؛ و (ج) الري لأن ندرة الأمطار تتطلب زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية الموجودة؛ و (د) الجمع بين استخدام التكنولوجيات الجديدة والمعدات الآلية الحديثة لتحسين الإنتاج العالمي. ويتعين على الدول الأعضاء تعزيز السياسات السليمة بيئيا، والمحافظة على النظم الإيكولوجية، وزراعة المزيد من الأشجار.

٩٧ - **السيد تشين وينهاو** (الصين): قال إن التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا المتصلين بالزراعة على الصعيد العالمي قد خفف في السنوات الأخيرة من اختلال التوازن بين العرض والطلب في مجال الأغذية على الصعيد الدولي. ومع ذلك، وبسبب النزاعات الإقليمية وتغير المناخ وعوامل أخرى، فإن آفاق الأمن الغذائي العالمي لا تبعث على التفاؤل. ويعتمد القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على تعزيز نمو اقتصادي يتسم بالإنصاف والشمول والاستدامة، وإنشاء نظام تجاري عادل ومعقول ومستدام للزراعة.

٩٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في مجالي التكنولوجيا الزراعية وتمويل التنمية، من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي فيها. وينبغي للبلدان أن تركز على بناء الهياكل الأساسية الزراعية، وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، وتعزيز القدرة على إنتاج الأغذية.

٩٩ - وأضاف قائلا إن الحكومة قد بدأت بتنفيذ سلسلة من السياسات والمبادرات الرامية إلى تسريع التنمية الزراعية المراعية للبيئة. أولا، ومن أجل تحسين كفاءة الإمدادات الزراعية، سعت الحكومة إلى بلوغ المستوى الأمثل من التنمية الزراعية وأنماط الإنتاج، وتشجيع تنمية السياحة الريفية، وتحديث الزراعة والمناطق الريفية. ثانيا، وبالنظر إلى عدد السكان الكبير وندرة الأراضي والموارد المائية في البلد، عززت الحكومة حماية الموارد الزراعية وأحدثت تحولا في الإنتاج الزراعي نحو نموذج أكثر مراعاة للبيئة. ثالثا، ومن أجل منع وضبط التلوث الناجم عن الإنتاج الزراعي، جرى تحسين بيئة مناطق الإنتاج. رابعا، ضاعفت الحكومة جهود الإصلاح والابتكار، وأنشأت آلية طويلة الأجل لتنمية الزراعة المراعية للبيئة.

١٠٠ - وأردف قائلا إن الصين تطعم ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكان العالم بالاعتماد على ٩ في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وبذلك تسهم إسهاما كبيرا في الأمن الغذائي العالمي. ومن أجل تعزيز صحة مواطنيها، طرحت الحكومة مبادرة ''الصين الصحية''، التي تسعى من خلالها إلى التوعية بأهمية النظام الغذائي الصحي؛ والقضاء على سوء التغذية؛ وتحسين المعايير التغذوية والصحية؛ وإنشاء آلية متعددة القطاعات لزيادة المعروض من المنتجات والخدمات التغذوية والصحية. وبيّن أن الصين تعلق أهمية كبيرة على الحد من الفقر في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، وقد قدمت إلى الجمعية العامة مشروع قرار معنون ''القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة الحزام والطريق، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرات الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، بحيث تصل فوائد التغذية والصحة إلى عدد أكبر من السكان.

١٠١ - **السيد مالك** (الهند): قال إن التنمية الزراعية هي إحدى أهم الأدوات للقضاء على الفقر المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، حققت الهند الاكتفاء الذاتي من خلال ثورتها الخضراء عن طريق زيادة استخدام التكنولوجيا في الزراعة من خلال البحوث والإرشاد، والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والقدرات البشرية، وتقديم الدعم الائتماني، وتعزيز المؤسسات المعنية بهذه المواضيع.

١٠٢ - واستدرك قائلا إن الهند تواجه رغم ذلك تحديات فيما يتعلق بمواصلة تحسين الإنتاجية الزراعية لتلبية الطلب المتزايد، واستحداث ممارسات زراعية أكثر استدامة، وإتاحة المدخلات الزراعية بأسعار معقولة، وربط المزارع بالأسواق، وزيادة دخل المزارعين، وتحسين نظم توزيع الأغذية. وتتخذ حكومة بلده خطوات لتحقيق هدفها المتمثل في مضاعفة دخل المزارعين بحلول عام ٢٠٢٢؛ فعلى سبيل المثال، سيقدم بموجب إحدى الخطط دعم للدخل بقيمة ٦ ٠٠٠ روبية هندية في السنة إلى المزارعين المستحقين لتكملة الدعم الذي يقدَّم بالفعل على مستوى المقاطعات. ولضمان وصول فوائد هذه الخطط إلى المستفيدين المستهدفين، استحدث نظام فريد لتحديد الهوية الفردية يسمى آدهار (Aadhaar)، ويرتبط بالخدمات المصرفية وتكنولوجيات الهواتف المحمولة. ويوفر نظام جديد للتأمين على المحاصيل الزراعية الدعم المالي للمزارعين في حالة عدم نجاح المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية أو الآفات أو الأمراض. وهو يشجع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية مبتكرة وحديثة ويكفل تدفق الائتمانات إلى القطاع.

١٠٣ - وتابع قائلا إنه جرى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق ثورة في القطاع الزراعي في الهند. فعلى سبيل المثال،

”بوابة المزارع“ هي منصة على شبكة الإنترنت يرتبط بها خط مساعدة مجاني وتطبيقات للأجهزة المحمولة تستخدم لتبادل المعلومات مباشرة مع المزارعين. وجرى تعزيز مبادرات أخرى لإتاحة نتائج البحوث للمزارعين. ومن أجل زيادة فرص العمل في الزراعة، يجري تقديم الدعم إلى أكثر من ١٥٠ مشروعا ناشئا في المجال الزراعي. واعترافا بأهمية أسواق الأغذية المحلية والداخلية لأصحاب الحيازات الصغيرة، أطلقت بوابة للتجارة الإلكترونية لعموم الهند، هي ”سوق الزراعة الوطنية“، مما أوجد سوقا وطنية موحدة للسلع الزراعية.

١٠٤ - وأشار إلى أن الحكومة بصدد اتخاذ خطوات لجعل الزراعة أكثر استدامة وجلبا للربح وقدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز ممارسات من قبيل الزراعة العضوية. وقد أصبحت سيكيم أول ولاية في الهند تحقق الدرجة الكاملة من حيث الزراعة العضوية، ويوجد في الهند ٣٠ في المائة من جميع منتجي الزراعة العضوية في شتى أرجاء العالم. ويُزَوَّد جميع المزارعين ببطاقات تشير إلى حالة التربة، حتى يتمكنوا من تحسين المواءمة بين نوعية التربة والمحاصيل التي يزرعونها. وتهدف الحكومة إلى توفير المياه لكل حقل عن طريق الاستثمار في توسيع نطاق الري.

١٠٥ - وذكر أن حكومة بلده أطلقت أكبر برنامج تغذية في العالم، وهو ”مهمة التغذية الوطنية“، الذي تهدف من خلاله إلى معالجة المشاكل التي يعانيها الأطفال من قبيل سوء التغذية، ونقص التغذية، وفقر الدم، ونقص الوزن عند الولادة، والتقزم. ورأى أنه يجب تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتمشيا مع التزام بلده بالتعاون بين بلدان الجنوب، فهو لا يزال ملتزما بتقديم المساعدة التقنية لنظرائه من البلدان النامية للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

١٠٦ - **السيد إيسيتوف** (كازاخستان): قال إن تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة سيتطلب زيادة تنسيق الجهود على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفيما يتعلق بالاتجاه المتصاعد لانتشار الجوع، فإن زيادة تفاوت الدخل في العديد من البلدان تزيد من الصعوبات التي يواجهها الفقراء أو الفئات الضعيفة أو المهمشة في التكيف مع التباطؤ الاقتصادي. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى عدم الاستقرار العام، وخطر النزاعات، وأزمات الهجرة. وأشار إلى أن بلده ملتزم باتباع نهج متعدد الأطراف للتصدي للتهديدات الدولية، بما فيها الجوع. وفي هذا الصدد، فقد اضطلع بلده بدور رئيسي في إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي تهدف إلى المساعدة على معالجة مسائل مثل التصحر وإزالة الغابات وتحات التربة والملوحة. وحث جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها ٥٧ دولة على الانضمام إلى تلك المبادرة الهامة.

١٠٧ - ورأى أن العالم يتمتع بالموارد اللازمة لإنتاج ما يكفي من الأغذية لجميع سكانه. ويشكل الجوع في بعض البلدان مشكلة خطيرة للغاية، في حين ترتبط مشاكل الأغذية الحديثة في بلدان أخرى بأساليب الحصاد غير المستدامة وهدر الأغذية وعدم كفاية التوزيع. وفي كازاخستان، ينتَج أكثر من ٨٠ في المائة من المنتجات الغذائية الرئيسية محليا. وفي عام ٢٠١٨، احتلت كازاخستان المرتبة ٥٧ بين ١١٣ بلدا من حيث مؤشر الأمن الغذائي العالمي. وبغية جعل قطاع الصناعات الزراعية أكثر قدرة على المنافسة، تعكف حكومة بلده على اتخاذ خطوات من أجل رقمنة القطاع، بهدف إنشاء ما لا يقل عن ٢٠ مزرعة رقمية و ٢ ٠٠٠ مزرعة متقدمة باستخدام تكنولوجيات الزراعة الدقيقة بحلول عام ٢٠٢١. وأدت تلك الجهود إلى زيادة إنتاجية العمل الزراعي بأكثر من أربعة أمثال من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨.

١٠٨ - واختتم قائلا إن الإجراءات الجماعية والشاملة اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي العالمي والقضاء على الجوع لن تكون ممكنة إلا من خلال التعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، والجهات الفاعلة من الأوساط العلمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشمل السبل الممكنة للمضي قدما زيادة إنتاجية العمل في مجال الزراعة عن طريق تنويع الإنتاج الزراعي، وتطوير العلوم الزراعية، ونقل التكنولوجيا، ورقمنة قطاع الصناعات الزراعية.

١٠٩ - **السيدة لورا - سانتوس** (الفلبين): قالت إن التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، مثل الفقر والجوع وتغير المناخ وتدهور الأراضي، لا تترك مجالا للرضا عن الذات. وثمة حاجة إلى أساليب جديدة لسد الفجوة بين القطاع الزراعي والعدد المتزايد من السكان. وقد أطلقت وزارة الزراعة في الفلبين استراتيجية إنمائية شاملة تستند إلى العلم، يشار إليها بـ ”تفكير جديد للزراعة“، وتتمحور حول ثمانية نماذج.

١١٠ - وذكرت أنه يجب أولا تحديث الزراعة وتنويعها، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى اجتذاب الشباب إلى الزراعة من أجل الاستفادة من معارفهم التكنولوجية، وكذلك التصدي لمشكلة شيخوخة السكان العاملين بالزراعة. ثانيا، يجب أن تُعامَل الزراعة

بوصفها إحدى الصناعات، ويجب إضفاء الطابع الصناعي على سلاسل القيمة لجميع السلع الزراعية. ثالثا، ينبغي تطبيق استراتيجية منهجية وطويلة الأجل من أجل تشجيع التصدير. رابعا، ينبغي دمج المزارع من أجل تحقيق وفورات الحجم، ولا سيما بالنسبة للمحاصيل التي تتطلب الميكنة واستخدام التكنولوجيا. وستتيح الخطط الرامية لجعل الزراعة أكثر كفاءة للمزارعين وشركائهم تأسيس مشاريع الأعمال التجارية الزراعية. خامسا، هناك حاجة إلى تطوير الهياكل الأساسية، لما له من أثر، على سبيل المثال، على صعيد تحسين الروابط بين المزارعين وأسواقهم، وتطوير نظم الري الوطنية. سادسا، يجب زيادة الاستثمار في الزراعة في الفلبين من أجل تحقيق إمكانات إسهام الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في الاقتصاد. سابعا، هناك حاجة إلى دعم تشريعي قائم على الابتكار وموجه نحو الأسواق، مثل ''برنامج تنمية مشاريع المزارعين وصيادي الأسماك''. ثامنا، ينبغي وضع خريطة طريق تتضمن أهداف زيادة الإنتاجية والربحية والقدرة التنافسية والاستدامة والقدرة على الصمود، باستخدام نهج لسلاسل القيمة، وإشراك صغار المزارعين وصيادي الأسماك لضمان التنمية الشاملة. ويجب تعزيز مشاركة القطاع الخاص من أجل زيادة فرص الوصول إلى أسواق التصدير وتمويل أنشطة البحث والتطوير.

١١١ - واختتمت بالقول إن حكومة بلدها تثق، بفضل استراتيجيتها المبتكرة والشاملة، بإمكانية بلوغ الهدفين المتلازمين المتمثلين في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين وصيادي الأسماك.

١١٢ - **السيد بيلان** (أوكرانيا): قال إن حالة الأمن الغذائي العالمي لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للبشرية، وأن البلدان الفقيرة تحتاج إلى التنمية، وإلى الأدوات الاقتصادية والسياساتية، لزيادة إنتاجها الزراعي وإنتاجيتها. ويجب زيادة الاستثمار في الزراعة بشكل كبير لأن القطاع الزراعي السليم شرط أساسي للنمو الاقتصادي الشامل. وقد خبرت أوكرانيا بصورة مباشرة انعدام الأمن الغذائي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيحيي بلده الذكرى السنوية السادسة والثمانين لإحدى الجرائم الأكثر فتكا في القرن العشرين، ''هولودومور''، وهي المجاعة الكبرى في أوكرانيا التي اصطنعها النظام السوفياتي، والتي أزهقت أرواح عدة ملايين من الأوكرانيين. وقد وقعت تلك المأساة على أراضي أوكرانيا، التي كان نصفها تقريبا من أكثر الأراضي خصوبة في العالم. وتتطلب أسباب الجوع المعقدة والمتعددة الأبعاد مشاركة جميع الجهات المعنية في البحث عن سبل للقضاء عليه.

١١٣ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا لا تزال من بين أقوى الجهات الفاعلة في سوق الأغذية الدولي، وستفي بجميع التزاماتها المتصلة بالصادرات الزراعية في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من عدم القدرة على حصاد المحاصيل في الأراضي المحتلة مؤقتا، سيبلغ محصول الحبوب المقدر لعام ٢٠١٩ حوالي ٧٠ مليون طن، وسيكون حوالي ٥٠ مليون طن منها متاحا للتصدير. وتعمل حكومة بلده بنشاط، بعد توقيع اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجال اللائحة التقنية ومعايير جودة الأغذية وسلامتها. والهدف الآخر لسياسة الدولة الزراعية هو الإصلاح النوعي للفروع الأساسية في قطاع الزراعة من أجل اجتذاب الاستثمار.

١١٤ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمبادرات الأمم المتحدة التي تستهدف الجوع في العالم، مما سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. ورأى أنه ينبغي تكثيف التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تواصل وكالات الأمم المتحدة العمل معا كمنظومة، مع الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها. وتمثل أسواق الأغذية العالمية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها حجر الزاوية في الأمن الغذائي العالمي.

١١٥ - **السيدة بابا سال** (الكاميرون): قالت إنه ينبغي أن يولى القطاع الزراعي اهتماما خاصا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما شددت عليه خطة عمل أديس أبابا. وأعربت عن امتنان وفد بلدها لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لأنهما يعملان بلا كلل من أجل تحديث الزراعة في البلدان النامية. واعتبرت أن استخدام التكنولوجيات الزراعية المستدامة، في إطار عملية التحديث، سيساعد على تحسين الظروف المعيشية والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتصحر والجفاف وتدهور التربة. وحثت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى على تعزيز تصميم تلك التكنولوجيات ونقلها إلى البلدان النامية. ورأت أنه سيكون لذلك التقدم أثر إيجابي كبير على تنمية قارة أفريقيا، التي يعتمد ثلثا سكانها تقريبا على القطاع الزراعي لكسب رزقهم.

١١٦ - وأردفت قائلة إنه في ضوء ذلك، شرعت حكومة بلدها في التحول نحو زراعة ''الجيل الثاني'' التي ستعتمد في تحقيقها على الدعم المقدم من شركائها. وتضطلع وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بالتنسيق مع مؤسسات البحوث الزراعية، بقيادة تلك الجهود من

أجل إصلاح مزارع البذور، وتطوير أصناف البذور ذات الغلال الوفيرة والقيمة التغذوية العالية، وتحسين تدريب المزارعين، وتعزيز خطط التمويل.

١١٧ - وأفادت أن حكومة بلدها وضعت أيضا خطة استثمار زراعي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ تتمحور حول أربعة مجالات رئيسية هي: تطوير سلاسل الإنتاج؛ وتحديث الهياكل الأساسية للإنتاج وإيجاد آليات التمويل؛ وإدارة الموارد الطبيعية وتنميتها المستدامة؛ وبناء القدرات. ونُظمت برامج تدريبية للفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب، وافتتح عدد من مؤسسات التدريب الزراعي في جميع أنحاء البلد. ويجري العمل على إنشاء مصرف لدعم صناعة تجهيز المنتجات الزراعية الوطنية. وحيث تشير التوقعات إلى أن الطلب على الغذاء سيتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠، يدعو وفد بلدها إلى زيادة حشد الدعم لاقتصادات الجنوب بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

١١٨ - **السيدة مويغاي** (كينيا): قالت إن الأمن الغذائي والتغذية من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية. وأوضحت أن القطاع الزراعي في بلدها هو مساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي ومحرك رئيسي للصادرات والوظائف والتنمية، على نحو ما أكدت عليه رؤية كينيا ٢٠٣٠ وهي خطة التنمية الطويلة الأجل وخطة ''الركائز الأربع الكبرى''. وتشمل المشاريع التي يجري تنفيذها في إطار الخطة الأخيرة زراعة ٧٠٠ ٠٠٠ فدان جديد بالذرة والبطاطا والأرز في إطار خطة شراكة بين القطاعين العام والخاص للإنتاج على نطاق واسع. وأشارت إلى أن الحكومة بدأت في تنفيذ ''استراتيجية السنوات العشر للتحول والنمو في القطاع الزراعي''، التي تهدف إلى: (أ) زيادة دخل صغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك؛ و (ب) زيادة الناتج الزراعي والقيمة المضافة؛ و (ج) تعزيز قدرة الصمود لدى الأسر المعيشية فيما يتصل بالأغذية. ولتحقيق تلك النتائج، حُددت تسعة مجالات عمل رئيسية بعد إجراء مشاورات على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع مراعاة أفضل الممارسات والمدخلات العالمية من الخبراء التقنيين.

١١٩ - واعتبرت أن تغير المناخ لا يزال يدمر القطاع الزراعي في منطقة القرن الأفريقي، مما يؤدي إلى حالات متواصلة من الجفاف والمجاعة. ومن أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، يركز بلدها على الإنتاج الذكي مناخيا، وتنويع المخاطر، والانتقال من الزراعة البعلية إلى استخدام نظم الري.

١٢٠ - وأوضحت أن بلدها يتمتع برأس المال البشري اللازم وفيه سوق لاستخدام التكنولوجيات والبيانات والتحليلات الرقمية في مجال الزراعة. ويستأثر بلدها بنحو ٢٥ في المائة من جميع المشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا. وذكرت أن تسخير الابتكار في الأعمال التجارية الزراعية وريادة الأعمال في المجال الزراعي أمر هام لكفالة الأمن الغذائي والتغذية. وثمة دور رئيسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.

١٢١ - وذكرت أن تأمين الشراكات أمر أساسي لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية لبناء القدرات والإمكانات في تسخير التكنولوجيا والابتكار بغية التكيف بشكل أفضل مع التحولات المناخية. ويجب أن تشمل تلك القدرات مصادر جديدة للبيانات، مثل الذكاء الاصطناعي للكشف عن سوء تغذية النبات. ويجب أيضا تعزيز التعاون المستمر مع الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص للمشاركة في إيجاد حلول للتحديات اليومية. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع الجهات المعنية إلى مواصلة العمل معا لكبح الزيادة في الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

١٢٢ - **السيد موسى** (النيجر): قال إن التقدم على طريق تحقيق هدف القضاء على الجوع قد تعثر جزئيا بسبب آثار تغير المناخ، والنزاعات، والنمو السكاني. وفي بلده الذي يعتمد ٨٠ في المائة من سكانه على الزراعة والماشية لكسب رزقهم، أدت الأمطار غير المنتظمة والجفاف المستمر وتردي نوعية التربة والتدهور البيئي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

١٢٣ - وتابع قائلا إن الحكومة تعكف منذ عام ٢٠١١ على تنفيذ مبادرة 3N من أجل تعزيز وتنويع الإنتاج الزراعي الرعوي وزيادة دخل الأسر المعيشية الريفية من خلال تطوير سلاسل القيمة الزراعية. ونتيجة لتلك المبادرة، تضاعف الإنتاج الزراعي السنوي. وقد تركزت الجهود على تعبئة موارد المياه لأغراض الري، بسبل منها بناء السدود والحواجز، وتوفير المدخلات الزراعية، كالبذور والأسمدة، للمزارعين لزيادة الإنتاج. وخضع عدد من الوكالات الحكومية أيضا لإصلاحات هيكلية لتعزيز التنمية الزراعية، بما في ذلك الهيئات المسؤولة عن نشر المدخلات الزراعية وإدارة الموارد المائية وإجراء البحوث الزراعية. وقد مكنت تلك الإجراءات النيجر من كسر حلقة الجفاف والمجاعة. واستشرافا للمستقبل، تشمل الأهداف الحصول على نصف الناتج

الزراعي للبلد من الزراعة المروية، مما يقلل من الاعتماد على الزراعة البعلية، ويزيد فرص الحصول على البذور المحسنة والتكنولوجيات الجديدة.

١٢٤ - **السيد المقهور** (ليبيا): قال إن من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٩,٧ بلايين بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيزيد الطلب على الأغذية. وتقتضي تلبية ذلك الطلب زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وكذلك الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر ووضع ضوابط لتنظيم صيد الأسماك المفرط.

١٢٥ - وأضاف قائلا إن تغير المناخ أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي. وقد كان للجفاف عواقب وخيمة، مثل التقلص الكبير في بحيرة تشاد. وسيؤدي استمرار تلك الظواهر إلى النزوح والهجرة الجماعيين مما سينتج عنه زعزعة الاستقرار في المنطقة. وذكر أن التحديات التي تواجه العالم مترابطة: فلا يمكن القضاء على الجوع دون تحقيق الأمن الغذائي؛ ولا يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية دون الحفاظ على البيئة؛ ولا يمكن تحقيق الاستقرار والحوكمة الرشيدة دون إنهاء النزاع المسلح. وأفاد أن ليبيا غارقة في النزاعات. وقد أدت الهجمات المسلحة ضد حكومة الوفاق الوطني إلى تدمير الأراضي الزراعية والمنازل، وحرمت العديد من الناس من الغذاء، وأفضت إلى ارتفاع في الأسعار، مما يزيد من العبء الذي تتحمله الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وكان للهجمات على محطات الكهرباء وخطوط الإمداد بالمياه أيضا أثر على الإنتاج الزراعي.

١٢٦ - وتابع قائلا إن ليبيا تتمتع بالكثير من الموارد، بالإضافة إلى النفط والغاز، التي يمكن استخدامها للإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عند الاستفادة منها على نحو كامل. غير أن ذلك ليس ممكنا بعد أن ترك المجتمع الدولي ليبيا وحدها لتواجه حروبا بالوكالة وتلاعبا من بلدان من داخل المنطقة وخارجها. ويجب على الدول الأعضاء التأكيد على التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والوقوف إلى جانب ليبيا لدعمها في التغلب على الأزمة الحالية. ويجب أن يكون الشعب الليبي قادرا على العيش في بلد ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة والانتقال السلمي للسلطة.

١٢٧ - **السيد فوليفي** (توغو): قال إنه مع افتقار أكثر من ٢ بليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى سبل الحصول على الغذاء المأمون والمغذي والكافي، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة الجوع والأمن الغذائي. وقال إن حكومة بلده تؤيد معالجة الجوع وسوء التغذية من خلال اتباع نهج النظم الغذائية، الذي يشمل كامل نطاق الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص وأنشطتها المترابطة في مجالات إنتاج المنتجات الغذائية وتجميعها وتجهيزها وتوزيعها وتنظيمها واستهلاكها.

١٢٨ - وأضاف قائلا إن القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي قد أدرجا في الخطة الإنمائية الوطنية، التي أطلقت في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩. وتسعى الحكومة من خلال الخطة إلى إحداث تحول في القطاع الزراعي، مع التركيز على الإنتاجية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحد من العجز التجاري في السلع الزراعية. وسيجري التشديد أيضا على تعزيز أقطاب النمو الزراعي، مما يساعد على دعم إنشاء سلاسل القيمة.

١٢٩ - وأردف يقول إن الحكومة استثمرت في مبادرات أخرى ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي. وتهدف إحدى تلك المبادرات إلى دعم النساء والشباب في تجهيز المنتجات المحلية، في حين تشجع أخرى الشباب في القرى على استخدام مواهبهم في مجال الابتكار في الزراعة. وتتطلب تلك المبادرات، التي تترك أثرا مباشرا على السكان، تمويلا محدد الهدف من المصادر العامة والخاصة. واختتم بالقول إن بلده لا يزال مستعدا للدخول في شراكات ستساعده على المضي قدما نحو بلوغ هدفه المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومكافحة سوء التغذية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.